الملخص التنفيذي

للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010



تحرير

د. محسن محمد صالح

Al-Zaytouna Centre For Studies & Consultations



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

www.alzaytouna.net

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net   الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

الملخص التنفيذي

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010

والمسارات المتوقعة لسنة 2011

معلومات النشر:

العنوان: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010

تحرير: د. محسن محمد صالح

الناشر: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

تاريخ الصدور: الطبعة الأولى، 2011

مقدمة:

يصدر التقرير الاستراتيجي الفلسطيني سنوياً عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت. وهو مركز دراسات مستقل، يهتم بالدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، ويولي تركيزاً خاصاً على الشأن الفلسطيني. وللمركز هيئة استشارية من كبار الباحثين والخبراء.

ويعالج التقرير الاستراتيجي، الذي قام بتحريره د. محسن محمد صالح (الأستاذ المشارك في الدراسات الفلسطينية والمدير العام للمركز)، القضية الفلسطينية خلال سنة 2010 بالرصد والاستقراء والتحليل.

ويدرس الأوضاع الفلسطينية الداخلية، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، والأرض والمقدسات، ويناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية، كما يناقش الوضع الإسرائيلي وعمليات المقاومة ومسار التسوية. والتقرير موثق علمياً ومدعم بعشرات الجداول والإحصائيات والرسوم التوضيحية.

وقد شارك في كتابة التقرير مجموعة من المتخصصين، هم د. جاد إسحاق، ود. جوني منصور، وزياد ابحيص، وسهيل خليلية، ود. طلال عتريسي، وعبد الحميد الكيالي، وعبد ا نجار، وماجد أبو دياك، ومحمد جمعة، ود. محمد نور الدين، وأ.د. معين رجب، وهاني المصري، ووائل سعد، وأ.د. وليد عبد الحي.

أولاً: الوضع الفلسطيني الداخلي:

اتسم المشهد الفلسطيني الداخلي في سنة 2010 باستمرار حالة الجمود والتعطيل؛ حيث لم تشهد هذه السنة تقدماً جوهرياً على صعيد إنهاء الانقسام بين فتح وحماس وتحقيق المصالحة الوطنية، أو إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وترتيب البيت الفلسطيني، مما انعكس على مجمل الوضع الفلسطيني. واستمر الوضع على ما هو عليه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبقي كل إقليم محكوماً من فريق يحمل رؤية سياسية مختلفة عن الفريق الآخر، وحال ذلك دون إجراء الانتخابات الرئاسية أو التشريعية أو البلدية، على الرغم من تجاوز مواعيد استحقاقها.

فقد راوح ملف المصالحة مكانه على الرغم من التقدم الذي بدا أنه قد أحرز خلال اللقاءات التي جمعت فتح وحماس في دمشق في أيلول/ سبتمبر 2010، وخصوصاً بعد موافقة مصر على إلحاق ورقة تفاهمات تتفق عليها الفصائل بالورقة المصرية، التي كانت ترفض من قبل تضمينها أية شروط أو إضافات أو تعديلات. وبقي ملف الأمن نقطة الخلاف الرئيسية التي حالت دون استكمال الاتفاق، بعد حل عدد من النقاط التي كانت عالقة في السابق، ومن بينها: لجنة الانتخابات المركزية، واللجنة القضائية الخاصة بالانتخابات، والقيادة المؤقتة المزمع تشكيلها إلى حين إحياء مؤسسات منظمة التحرير.

كما تواصل غياب دور منظمة التحرير الفلسطينية وتعطيل مؤسساتها، وكُرست اجتماعات اللجنة التنفيذية للمنظمة لمنح الشرعية لرئاسة السلطة للمضي في المفاوضات، وهو ما دفع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لتعليق مشاركتها في اجتماعات اللجنة، احتجاجاً على "تفرد" قيادة المنظمة بالقرارات المصيرية، وعلى الأخص قرار العودة للمفاوضات.

وفي رام ا ، وجدت السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس نفسها أمام طريق مسدود بسبب جمود مسار التسوية، ورفض الحكومة الإسرائيلية اليمينية التي يترأسها بنيامين نتنياهو وقف الاستيطان في الضفة الغربية. وهو ما دفع عباس للتلويح بخيار الاستقالة وحل السلطة، قبل أن يتراجع عن تهديده، ويعلن أنه سيقود تحركاً لإعادة القضية إلى مجلس الأمن، بدلاً من الاستمرار في مفاوضات لم تنجح في الحد من الاستيطان.

وفي الوقت نفسه، واصلت حكومة سلام فياض في الضفة العمل على برنامجها الذي أعلنه الأخير في سنة 2009، والساعي لبناء الدولة الفلسطينية مع حلول أيلول/ سبتمبر 2011، من خلال البناء التدريجي لمؤسسات السلطة في الضفة، وتشجيع المقاومة السلمية من خلال المسيرات والمظاهرات، ومقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية في الضفة.

وفي المقابل عززت الأجهزة الأمنية التابعة لهذه الحكومة التنسيق الأمني مع الاحتلال، وحاربت أي مظهر من مظاهر المقاومة المسلّحة. مع الإشارة إلى أن هذا الملف كان هو أكثر ما أذكى الخلاف بين حركتي فتح وحماس خلال السنوات الماضية، وما زال يشكّل عائقاً أساسياً أمام محاولات المصالحة بين الفريقين؛ حيث إن هذا التنسيق أفضى إلى اعتقالات متواصلة في صفوف حماس وتيارات المقاومة، وطرح أسئلة بشأن جدوى الاتفاقات ومغزاها طالما أنها لا تتقدم سياسياً على الأرض.

ومن جهة أخرى، فقد انكشفت خلال السنة فضائح فساد لمسؤولين في سلطة رام ا ، دون أن تتخذ بحق الفاسدين إجراءات رادعة.

أما حركة فتح فيبدو أن انعقاد مؤتمرها السادس سنة 2009 لم يحسم مشاكلها الداخلية، حيث شهدت سنة 2010 خلافاً كبيراً بين محمود عباس وعضو اللجنة المركزية للحركة محمد دحلان، أدت إلى تجميد عضوية الأخير في تلك اللجنة إلى حين الانتهاء من التحقيق معه، فيما وصف بقضايا التحريض على قيادة السلطة والحركة، كما أُعلن تشكيل مجلس عام يتكون من 451 عضواً يقوم مقام المؤتمر العام للحركة، في خطوة بدا فيها أن عباس يحاول تعزيز موقفه داخل الحركة، في مواجهة نفوذ دحلان.

وفي غزة، واصلت حكومة حماس تسيير شؤون القطاع، ولكنها انشغلت أساساً بمعالجة ذيول العدوان الإسرائيلي على غزة نهاية 2008 ومطلع 2009، ومحاولة فك الحصار، مما أدى لاستهلاك جهود قيادة حماس في إدارة القطاع. وبدا أن ذلك قد أثر سلباً على برنامج حماس المقاوم، الذي تأثر أيضاً بمحاولات حماس الجمع بين السلطة والمقاومة، وما يستدعيه ذلك من توازنات أمنية مع "إسرائيل"، أسفرت عن هدنة غير معلنة معها.

وفي المحصلة، فإن مسار المقاومة شهد أيضاً حالة من الجمود في سنة 2010، نتيجة للعوامل المذكورة في غزة، والتنسيق الأمني الكبير بين أجهزة أمن السلطة و"إسرائيل" في الضفة. إلا أن

المقاومة الفلسطينية واصلت في غزة تحسين قدراتها تدريباً وتسليحاً تحسباً لعدوان إسرائيلي جديد، وتمكنت في الضفة من تنفيذ عمليات ضد المستوطنين في الخليل ورام ا ، الأمر الذي أكد استمرار توفر الإرادة السياسية لهذا البرنامج، وأعطى أملاً بإمكانية عودة بعض الزخم له.

وفيما يتعلق بسنة 2011، فقد بقيت إمكانية نجاح المصالحة بين حركتي فتح وحماس موضع شك حتى لحظة توقيع الفصائل الفلسطينية، وفي مقدمتهما فتح وحماس، على اتفاق المصالحة الوطنية في القاهرة في 2011/5/3، والذي يتضمن اتفاقاً مبدئياً على حلّ جميع نقاط الخلاف التي كانت عالقة في السابق، بما فيها قضايا الانتخابات، وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، والموضوع الأمني. ولكن تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم الانعكاسات الإيجابية المتوقعة لهذا الاتفاق على القضية الوطنية الفلسطينية، إلا أنه يبقى خطوة أولى على طريق الإنهاء الفعلي للانقسام واستكمال تحقيق المصالحة على الأرض، مع التنبيه إلى أن الأيام القادمة ستشكّل اختباراً لمدى جدية الطرفين في تطبيق الاتفاق، في ظل وجود معوقات كبيرة، وبالنظر إلى وجود اتفاقات سابقة لم تصمد في وجه هذه المعوقات، والتي يحتاج تجاوزها تعاوناً حقيقياً بين كافة الأطراف، بعيداً عن التدخلات والضغوط الخارجية.

ثانياً: المشهد الإسرائيلي الفلسطيني:

تأثر المشهد السياسي الداخلي في "إسرائيل" في سنة 2010 بمجموعة من العوامل والأحداث التي ألقت بظلالها عليه بصورة عامة، ومن أبرزها تعطل مسار المفاوضات مع الفلسطينيين، وهشاشة الائتلاف الحكومي، وقضايا الفساد المالي والأخلاقي ضد عدد من الشخصيات السياسية البارزة، الحالية والسابقة، ومن أبرزهم إيهود باراك وأفيغدور ليبرمان وزيرا الدفاع والخارجية في الائتلاف الحكومي الحالي الذي يترأسه بنيامين نتنياهو، وتضرر صورة "إسرائيل" الخارجية إثر هجومها على أسطول الحرية.

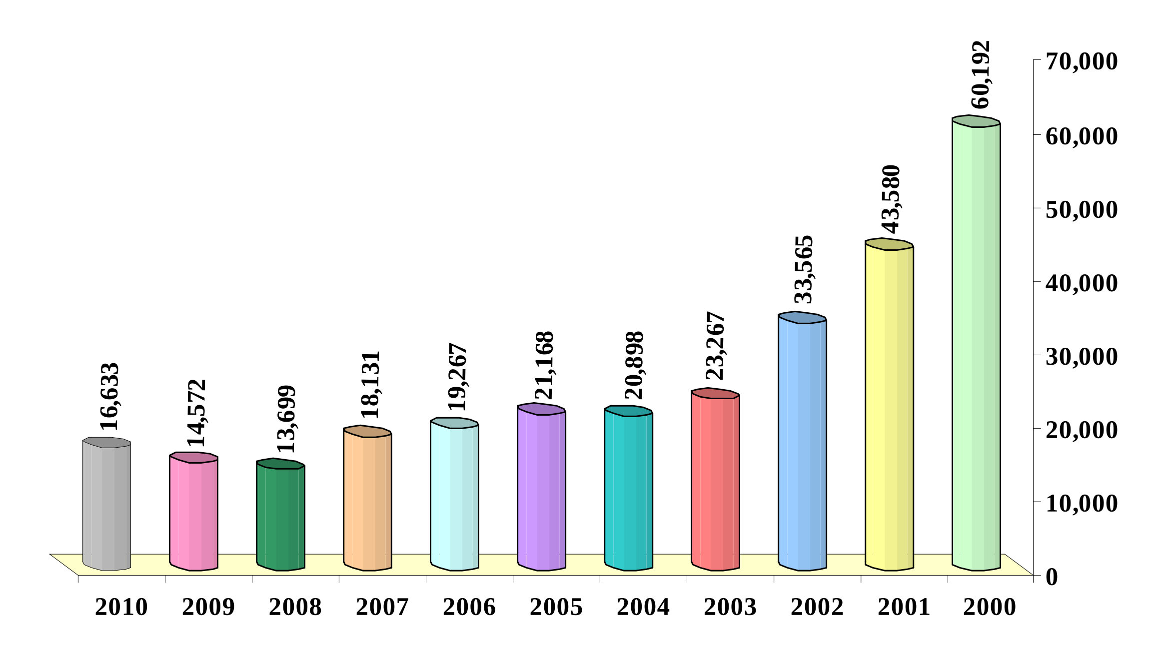
كما سجلت سنة 2010 استمرار جنوح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتطرف بصورة عامة، وهو ما ظهر في تكبيل بنيامين نتنياهو سياسياً من قبل حزب "إسرائيل بيتنا" الذي يتزعمه ليبرمان وحزب "شاس"، بل وحتى من قبل قاعدة حزبه "الليكود"، وخصوصاً في مسألة تجميد الاستيطان، والتفاوض مع الفلسطينيين في قضايا القدس والحدود واللاجئين، وخروج حزب العمل (اليساري) من الائتلاف الحكومي بعد تعرضه لانشقاق في صفوفه قاده زعيمه إيهود باراك، الذي أسس حزباً جديداً أسماه "الاستقلال". كما تجلّى هذا الجنوح نحو اليمين المتطرف في ازدياد المظاهر العنصرية

ضد فلسطينيي 48 بوتيرة متسارعة خلال سنة 2010، حيث شُرعت أو اتخذت خطوات لتشريع مجموعة من القوانين العنصرية بحقّهم، ومن أبرزها: رفض الحكومة تخصيص أراضٍ للعرب للبناء عليها، ورفض لجان القبول في البلدات اليهودية استيعاب عرب للسكن في تلك البلدات، وقانون الولاء للدولة اليهودية، وقانون منع إحياء ذكرى النكبة، وقانون سحب المواطنة، وغيرها من القوانين والإجراءات العنصرية.

وفي المؤشرات السكانية، تشير التقديرات إلى أن عدد سكان "إسرائيل" في نهاية سنة 2010 حسب دائرة الإحصاء المركزية قد بلغ حوالي 7.7 مليون نسمة، بينهم 5.8 مليون يهودي، أي ما نسبته 75.4% من السكان، و1.57 مليون عربي، أي ما نسبته 20.5% من السكان. وإذا ما حذفنا عدد سكان شرقي القدس والجولان الذين يقدر عددهم بنحو 295 ألفاً، فإن عدد ما يعرف بفلسطينيي 1948 يصبح حوالي 1.28 مليون، أي نحو 16.6% من السكان. بينما صنفت الدائرة حوالي 320 ألفاً على أنهم "آخرون"، أي ما نسبته 4.2%، وهم على الأغلب من مهاجري روسيا وبلدان الاتحاد السوفييتي سابقاً وأوروبا الشرقية ممن لم يعترف بيهوديتهم، أو من المسيحيين غير العرب. وقُدر عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية، بما فيها شرقي القدس، بنحو 580 ألفاً. وبلغ معدل النمو السكاني في "إسرائيل" 1.9%، وهو المعدل نفسه تقريباً منذ سنة 2003.

وخلال سنة 2010 قدم إلى "إسرائيل" 16,633 مهاجراً، مقارنةً بـ 14,572 هاجروا سنة 2009. وبالرغم من النمو الطفيف في المعدل فإن أرقام هذا العام تتوافق مع المنحنى المتراجع للهجرة اليهودية منذ سنة 2000 بعد استنفاد الخزانات البشرية اليهودية المستعدة للهجرة الواسعة. وتجدر الإشارة إلى أن تراجع الهجرة إلى "إسرائيل" ترافق مع استمرار الهجرة المضادة منها، وبمتوسط يبلغ حوالي 10 آلاف نسمة سنوياً، كما ترافق مع توقف نمو عدد يهود العالم، باستثناء "إسرائيل"، نتيجة تدني النمو الطبيعي، وترك الدين اليهودي، وانتشار الزواج المختلط.

أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 2000-2010

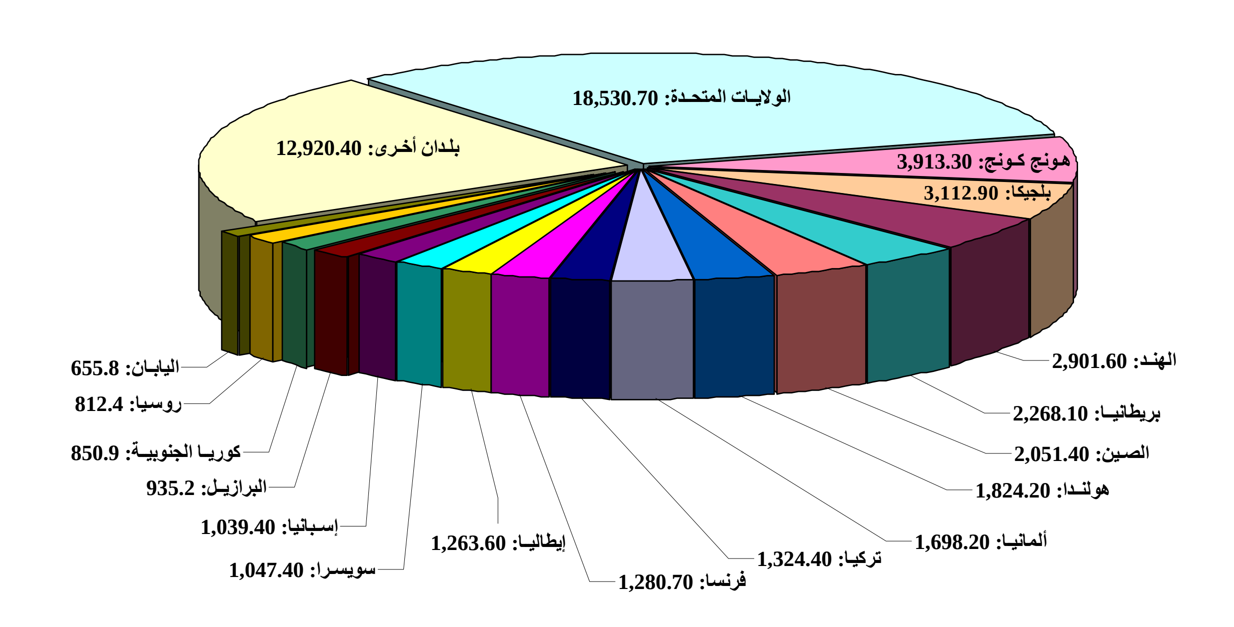


على المستوى الاقتصادي؛ أشارت النتائج الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإسرائيلي في سنة 2010 بنسبة 4.6%، حيث ارتفع من 195.38 مليار دولار سنة 2009، إلى 217.13 مليار دولار في سنة 2010. مع التنبيه إلى أنه عند احتساب المبالغ بالشيكل الإسرائيلي فإن نسبة النمو تصبح 5.5%. كما ارتفع معدل دخل الفرد الإسرائيلي من حوالي 26,100 دولار سنة 2009 إلى حوالي 28,500 دولار سنة 2010.

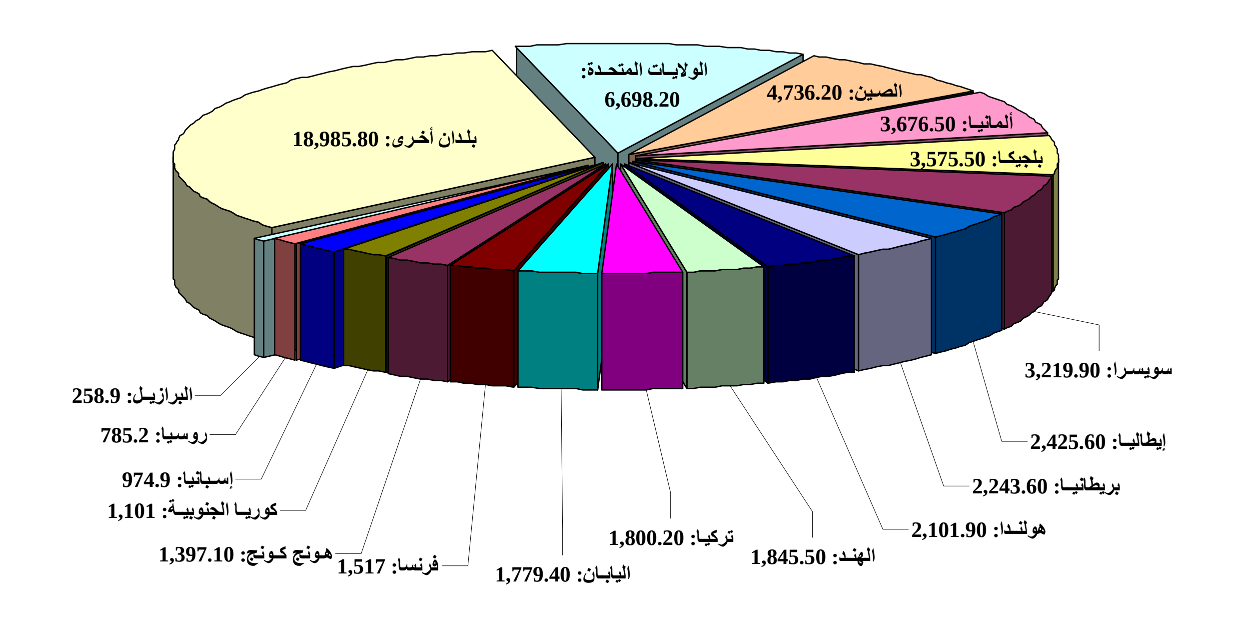
وقد شهدت سنة 2010 زيادة في حجم الصادرات بنسبة 22% تقريباً، وزيادة في حجم الواردات بنسبة تقارب 25%، وهو ما يعكس تعافي الاقتصاد الإسرائيلي إلى حد كبير من الأزمة الاقتصادية العالمية. وظلت الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول لـ"إسرائيل"، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها حوالي 18.5 مليار دولار (31.7% من مجمل الصادرات)، تليها الصين التي زادت الصادرات الإسرائيلية إليها في سنة 2010 بنسبة 96.4% مقارنة بسنة 2009، ثم بلجيكا التي تراجعت إلى المرتبة الثالثة.

وفي السياق ذاته أشار تقرير صندوق النقد الدولي في كانون الثاني/ يناير 2011 بأن "إسرائيل" تأثرت بشكل معتدل بالركود العالمي بعد التباطؤ في سنة 2009، مشيراً إلى انخفاض معدل البطالة من 7.7% في سنة 2009 إلى 6.6% في سنة 2010.

الصادرات الإسرائيلية إلى دول مختارة 2010 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من دول مختارة 2010 (بالمليون دولار)



عاشت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في سنة 2010 الهواجس نفسها التي عاشتها خلال السنة التي سبقتها؛ إذ تركز اهتمامها على الوضع الفلسطيني، وإيران ومشروعها النووي، وتسلح ما تسميها "إسرائيل" بـ"الجهات الراديكالية" في المنطقة، في إشارة إلى كل من سوريا وحماس وحزب

ا ، وأخيراً استقرار الأوضاع في الساحات العربية المجاورة لـ"إسرائيل". وواصلت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية خلال سنة 2010 تنفيذها خطة تيفين 2012، التي أُقرت مطلع سنة 2007 في سياق استخلاص دروس الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف 2006. وتتضمن الخطة اتجاهات مركزية في ميادين تعاظم قوة أذرع الجيش، وتشكيلات القوات، وتحسين القدرات في مناحي التدريبات، واحتياطيات الذخيرة، وشراء الأسلحة، والوسائل القتالية، والتسلح. وبلغت الموازنة العسكرية الإسرائيلية المعلنة لسنة 2010 نحو 13.64 مليار دولار، بينما تبلغ الميزانية العسكرية المتوقعة لسنة 2011 حوالي 15.12 مليار دولار.

تابعت "إسرائيل" في سنة 2010 عدوانها على الشعب الفلسطيني؛ وذلك على الرغم من التهدئة غير المعلنة على حدود قطاع غزة، والتي تمثلت في الانخفاض الحاد في إطلاق الصواريخ الفلسطينية من القطاع باتجاه البلدات والمدن الإسرائيلية، وفي امتناع "إسرائيل" في المقابل عن أية أعمال عسكرية ذات شأن ضد قطاع غزة. وفي الضفة الغربية حظيت "إسرائيل" بتهدئة مشابهة، في ظلّ تزايد التنسيق الأمني بين أجهزة الأمن في السلطة وجيش الاحتلال الإسرائيلي على غرار السنوات السابقة. واستمرت "إسرائيل" في سنة 2010 بإغلاقها لمعابر قطاع غزة وتشديدها للحصار، كما أبقت في الضفة الغربية على إجراءاتها في التوغلات والاعتقالات.

وحسب المعطيات الإسرائيلية، فقد سجلت عمليات إطلاق الصواريخ والقذائف من قطاع غزة باتجاه البلدات والمستوطنات الإسرائيلية المحيطة تراجعاً كبيراً خلال سنة 2010؛ إذ أُطلق خلالها 150 صاروخاً وقذيفة، وذلك مقابل 566 صاروخاً وقذيفة أطلقت في سنة 2009. أما في الضفة الغربية والقدس فسجل جهاز الأمن الداخلي 455 عملية في سنة 2010 مقابل 636 عملية سجلت في سنة 2009. وتجدر الإشارة إلى أن معظم هذه العمليات كانت رشق حجارة وزجاجات حارقة.

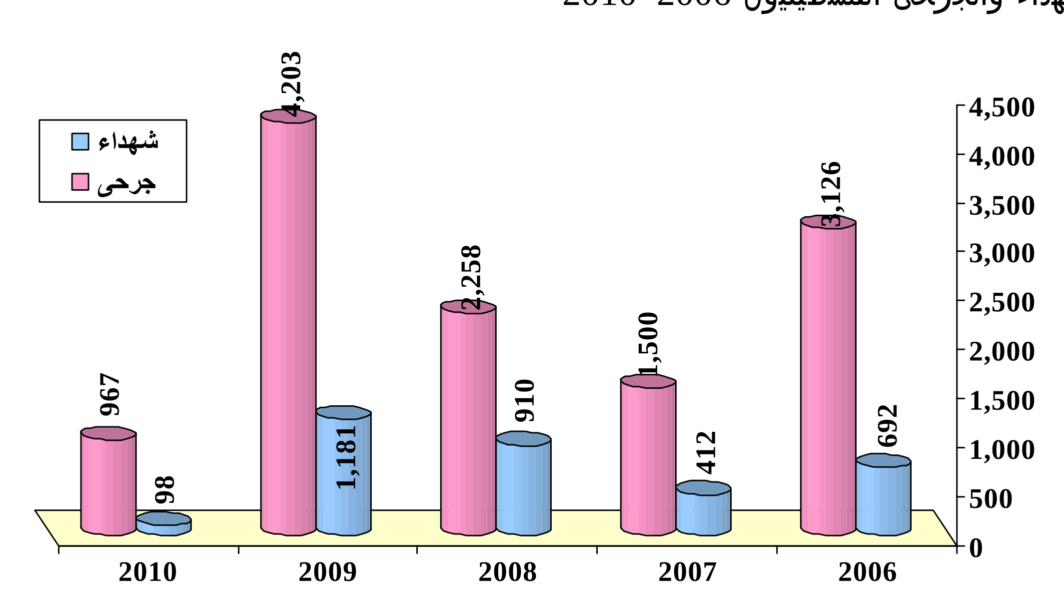
واستشهد في سنة 2010 ما مجموعه 98 فلسطينياً برصاص قوات الاحتلال والمستوطنين في قطاع غزة والضفة ومن ضمنها القدس، كما جرح نحو 967 فلسطينياً ومتضامناً دولياً. وفي المقابل سجل جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي مقتل تسعة إسرائيليين في سنة 2010 نتيجة عمليات نفذها فلسطينيون، كما جرح نحو 28 إسرائيلياً.

الشهداء والجرحى الفلسطينيون 2006-2010

السنة	الشهداء	الجرحى
2006	692	3,126
2007	412	1,500
2008	910	2,258
2009	1,181	4,203
2010	98	*967

* يتضمن عدداً من المتضامنين الدوليين.

الشهداء والجرحى الفلسطينيون 2006-2010



وتعد سنة 2010، على غرار السنة التي سبقتها، من السنوات الأسوأ بالنسبة للأسرى. حيث بلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال في نهاية سنة 2010 نحو 6,800 أسير، بينهم 34 أسيرة و300 طفل. وبلغ عدد الأسرى 5,500 من الضفة الغربية، و750 من قطاع غزة، و390 من القدس وفلسطين المحتلة سنة 1948، فضلاً عن عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة. وقد صعدت سلطات الاحتلال خلال سنة 2010 من إجراءاتها القمعية تجاه الأسرى، وأصدرت جملة من القرارات العنصرية التي شرعت سياستي الانتهاك والتضييق ضد الأسرى الفلسطينيين، ومن أبرزها ما عرف باسم "قانون شاليط"، الجندي الإسرائيلي الذي أسرته المقاومة في غزة في منتصف سنة 2006 وما زالت تحتفظ به حتى الآن، وتشترط الإفراج عن نحو ألف أسير فلسطيني

من سجون الاحتلال لإطلاق سراحه، إلا أن سنة 2010 لم تشهد عقد صفقة تبادل على الرغم من أن الوساطة الألمانية نشطت في هذا الملف خلال السنة المذكورة.

أبقت "إسرائيل" خلال سنة على استراتيجيتها نفسها في التعامل مع الوضع الفلسطيني الداخلي، والهادفة إلى تكريس الانقسام الفلسطيني في السياسة والجغرافيا، من خلال تمييز ظاهري في التعامل مع الضفة الغربية وقطاع غزة. إلا أن الاستراتيجية الإسرائيلية في التعامل مع الضفة والقطاع هي في جوهرها واحدة تقريباً، وتعمل في إطار جملة من المحددات أبرزها: الإبقاء على الاحتلال من خلال استيطان الأرض ومصادرتها، كما هو الحال في الضفة، أو من خلال التحكم في المنافذ البرية والبحرية والجوية، كما هو الحال في قطاع غزة، وإعادة تشكيل المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال بما يخدم بقاءه، وإجهاض التنمية الاقتصادية في الضفة والقطاع.

وقد اتسم مسار التسوية في سنة 2010 باستمرار حالة الجمود والانسداد، وفشل الإدارة الأمريكية مجدداً في ضغوطها على "إسرائيل" لوقف عملية الاستيطان. فعلى الرغم من الجهود التي بذلت لاستئناف المفاوضات، والتي بدا أنها أصابت شيئاً من النجاح من خلال الاتفاق على مفاوضات غير مباشرة، ثم مفاوضات مباشرة، مقابل إعلان "إسرائيل" تجميداً مؤقتاً للاستيطان لمدة 10 أشهر، إلا أن تلك الجهود انهارت في ضوء رفض إسرائيلي قاطع لتمديد فترة التجميد، لتنتهي السنة على ما بدأت عليه، وهو توقف المفاوضات مع إعلان فشل الجهود الأمريكية لإحيائها.

وفي ضوء المعطيات السابقة، إلى جانب التغيرات التي تشهدها عدة دول عربية، أبرزها مصر، فمن غير المرجح أن يشهد مسار المفاوضات أية اختراقات جدية خلال سنة 2011، وخصوصاً في ظل رفض "إسرائيل" التفاوض مع الرئيس محمود عباس بعد توقيعه اتفاق المصالحة مع حركة حماس، ومضي السلطة الفلسطينية في مشروعها الرامي للحصول على اعتراف دولي بالدولة الفلسطينية بحلول أيلول/ سبتمبر 2011. وتتراوح السيناريوهات المحتمل أن تلجأ إليها "إسرائيل" في المدى المنظور ما بين مواصلة فرض الحقائق على الأرض، مع محاولة إبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه لأطول فترة ممكنة، أو الانكفاء على الذات والعودة إلى الحلول أحادية الجانب، بحيث تفرض التصور الذي تراه للحدود وتبادل الأراضي والسكان، أو اللجوء إلى خيار الدولة الفلسطينية المؤقتة دون اتفاق على قضايا الوضع النهائي.

ثالثاً: القضية الفلسطينية والعالم العربي:

لم تشهد سنة 2010 تحولاً يذكر على صعيد الموقف العربي الرسمي المتسم بالعجز تجاه قضية فلسطين؛ حيث لم ينجح النظام العربي الرسمي في فك الحصار عن الشعب الفلسطيني، أو في تنفيذ تعهداته بإعادة إعمار قطاع غزة، كما لم يحقق تقدماً ملموساً على صعيد الوساطة في المصالحة الفلسطينية. واتسم الموقف العربي الرسمي بالضعف تجاه ممارسات الاحتلال، وخصوصاً مواضيع الاستيطان، وتهويد القدس، وحصار غزة، واغتيال محمود المبحوح القيادي في حركة حماس على أرض عربية.

إلا أن التغيرات التي بدأت تشهدها دول عربية عدة منذ مطلع سنة 2011، والتي كان أولها الإطاحة بزين العابدين بن علي في تونس، ثم الإطاحة بحسني مبارك في مصر، قد تحمل مؤشرات تطور إيجابي في التفاعل العربي الرسمي مع القضية الفلسطينية، وخصوصاً إذا ما استكملت تلك التغيرات مسارها المفترض، وحملت تغييراً حقيقياً في النظام لتصبح إرادته السياسية تعبر فعلاً عن الإرادة الشعبية، وإذا ما أحسن الفلسطينيون توظيف هذه التغيرات بما يخدم قضيتهم.

على صعيد الجهود السياسية، تمثّل الجهد العربي الأبرز خلال سنة 2010 في توفير غطاء للمفاوض الفلسطيني لدخول مفاوضات غير مباشرة مع الإسرائيليين، ثم الانتقال إلى المفاوضات المباشرة، ولكن دون القدرة على ممارسة دور فاعل لدفع هذه المفاوضات، حيث بقي الطرف العربي أكثر قابلية للاستجابة للضغوط الأمريكية، وتوجيه ضغوطه نحو الطرف الفلسطيني.

وحافظت مصر خلال سنة 2010 على لعب الدور الأبرز فيما يتصل بالشأن الفلسطيني، وواصلت توظيف هذا الدور في دعم خيار التسوية، ولكن بدا أن جهود النظام السابق في هذا السياق ركّزت على تلبية الرغبات الأمريكية، وتفادي جمود المفاوضات بأي ثمن، مما جعله أكثر ميلاً لحث الطرف الفلسطيني لإبداء مزيد من المرونة والتساهل؛ وذلك نظراً لتزايد الأزمات التي كان يمر بها النظام السابق، داخلياً وخارجياً، والتي زادت من حساسية موقفه تجاه أي ضغط تمارسه الولايات المتحدة، في الوقت الذي كان يعمل فيه جاهداً على ضبط معادلة الحكم لصالحه وتمرير مشروع التوريث.

وفي السياق نفسه، بقيت مصر الطرف الرئيسي الذي يتولى إدارة ملف المصالحة الفلسطينية، وبدا أن تعاملها مع هذا الملف خلال سنة 2010 جاء بشكل أساسي لتوفير مناخ هادئ للمفاوض

الفلسطيني. كما واصلت مصر بناء الجدار الفولاذي على الحدود مع قطاع غزة، وواصلت إغلاق معبر رفح، ومحاربة الأنفاق الحدودية، بل ومنعت قوافل المساعدات المتوجهة إلى غزة من عبور أراضيها أو من الدخول من معبر رفح في مناسبات مختلفة.

ولكن الإطاحة بالرئيس حسني مبارك وأبرز وجوه نظامه نتيجة الثورة الشعبية التي انطلقت شرارتها في 2011/1/25، ستكون لها بطبيعة الحال انعكاسات مباشرة على الوضع الفلسطيني، ستحمل على الأرجح في طياتها تطوراً إيجابياً بالنسبة للقضية الفلسطينية بشكل عام، وفي التعامل المصري الرسمي مع عدد من الملفات الفلسطينية، وخصوصاً إذا ما استكملت تلك الثورة أهدافها وتمكنت من إفراز نظام سياسي جديد يعبر عن الإرادة السياسية الحقيقية للشعب المصري، وهو ما ظهر مؤخراً في دور مصر ورعايتها لتوقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية، وموقفها من حصار غزة، مع الإشارة إلى أن استكمال إعادة ترتيب المشهد الداخلي في مصر هو ما سيشغلها على الأرجح في المدى القريب.

وفي الأردن لم تشهد سنة 2010 تغيراً في النهج الرسمي الأردني في التعاطي مع مسار التسوية، على الرغم من المواقف الإسرائيلية الداعية لإيجاد حل للقضية الفلسطينية، وخصوصاً ملف اللاجئين، على حساب الأردن، من خلال فكرة الوطن البديل، والتي تُعد مثار قلق شديد بالنسبة للأردن، وتمس أمنه القومي بشكل مباشر.

ولكن المخاوف من التوطين أثارت الجدل حول موضوع سحب الجنسية الأردنية من المواطنين ذوي الأصول الفلسطينية، والذي تشدد الحكومة الأردنية أنه يأتي في إطار "تصويب الأوضاع" بموجب قرار فك الارتباط عن الضفة الغربية الصادر سنة 1988. فقد شهد الأردن دعوات لسحب الجنسية من حملة البطاقات الصفراء من أبناء الضفة الغربية، والذين يعدون مواطنين أردنيين كاملي الحقوق، كما اتخذت السلطات الأردنية إجراءات لدفع المقدسيين المقيمين في الأردن لتصويب أوضاعهم من خلال مطالبتهم بتجديد التصاريح الممنوحة لهم من سلطات الاحتلال الإسرائيلي، خشية فقدانهم حق الإقامة في القدس، تحت طائلة تحويل بطاقاتهم الصفراء (مواطن أردني مقيم في الضفة) إلى خضراء (مواطن فلسطيني مقيم في الأردن)، مما يعني سحب الجنسية الأردنية منهم.

إلا أن الأرقام الرسمية أشارت إلى أن عدد من تم تحويل بطاقاتهم من صفراء إلى خضراء خلال سنة 2010 لم يتجاوز 818 شخصاً، في حين تم تحويل بطاقات 8,473 شخصاً من خضراء

إلى صفراء، بعد أن قاموا بتصويب أوضاعهم وفقاً لتعليمات قرار فك الارتباط. وتُظهر هذه الأرقام أن الموضوع مرتبط بأعداد محدودة، ولم يكن يستدعي إثارة هذا الجدل والتضخيم والتوظيف السياسي للموضوع.

أما سوريا فقد استمرت في قيادة معسكر الممانعة العربي، وفي استضافة حماس وباقي فصائل المقاومة الفلسطينية في الخارج، وكان موقفها رافضاً لاستئناف المفاوضات بين السلطة الفلسطينية والإسرائيليين. وقد انسحب هذا الموقف على علاقة دمشق بسلطة رام الله والرئيس محمود عباس، وهو ما أثر بدوره على الدور السوري في ملف المصالحة الفلسطينية، على الرغم من أن دمشق كانت هي من استضافت لقاءي فتح وحماس بخصوص المصالحة الفلسطينية، وذلك في شهري أيلول/ سبتمبر وتشرين الثاني/ نوفمبر 2010.

وعلى المسار السوري - الإسرائيلي تواصل انقطاع المفاوضات في سنة 2010، مقابل تصعيد في التهديدات الإسرائيلية بشن حرب ضد سوريا، التي نجحت في إدارة هذه الأزمة عبر تصعيد موازٍ في التهديد من عواقب أي هجوم عليها أو على لبنان، وحملت القمة الثلاثية التي جمعت الرئيسين السوري والإيراني إلى جانب الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله في دمشق في شهر شباط/ فبراير 2010 رسالة قوية بهذا الخصوص.

وفي لبنان، شهد ملف حقوق اللاجئين الفلسطينيين تحسناً جزئياً في سنة 2010، بعد تجاذب كبير في مجلس النواب اللبناني حول مشاريع قوانين تقدمت بها كتلة النائب وليد جنبلاط لإعطاء الفلسطينيين مجموعة من الحقوق المدنية، وأبرزها حق العمل والتملك والاستفادة من الضمان الاجتماعي. وقد أفرز هذا التجاذب انقساماً حول الموضوع داخل القوى السياسية المتحالفة في كل من فريقي 8 و14 آذار، حيث واجهت هذه القوانين معارضة من النواب المسيحيين في كلا الفريقين، فيما أيدها النواب المسلمون. وفي المحصلة تم التوافق على صيغة وسطية أقر بموجبها مجلس النواب اللبناني مشروع قانون يمنح اللاجئين الفلسطينيين حق العمل في القطاعات المسموح فيها بالعمل للأجانب بموجب إجازة عمل، والاستفادة من تعويض نهاية الخدمة وفق قانون الضمان الاجتماعي من صندوق خاص يتم تأسيسه لهذه الغاية.

إلا أن التحسن المذكور لم يشمل منح الفلسطينيين في لبنان حق التملك، الذي أرجئ النظر فيه إلى أجل غير مسمى، كما أنه لم يسمح لهم بالعمل في الكثير من المهن الرئيسية التي ما زال حق العمل فيها يقتصر على اللبنانيين. وكان من الملاحظ أن منطق التجاذبات السياسية اللبنانية

التقليدية، واستخدام "فزاعة" الخوف من التوطين بقي هو الذي يحكم ملف الحقوق المدنية للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

ومن جهة أخرى، فقد استمر التصعيد الإسرائيلي بالتهديد بالحرب ضد لبنان وحزب ا ، وقد رد حزب ا بتصعيد مقابل على تلك التهديدات، حيث وجه على لسان أمينه العام وغيره من قيادات الحزب تحذيرات لـ"إسرائيل" من تداعيات أي عدوان جديد قد تشنه على لبنان، تضمن آخرها في مطلع سنة 2011 الإشارة إلى احتمال سعي مقاتلي الحزب للسيطرة على مناطق في منطقة الجليل في حال اندلاع حرب جديدة.

أما السعودية فقد لعبت في سنة 2010 دورها المعتد في محور "الاعتدال" العربي، وتابعت تقديم دعمها المالي للفلسطينيين. أما دورها في ملف المصالحة الفلسطينية فقد اقتصر على دعم الجهود المصرية في هذا السياق، وخصوصاً لما استشعرته الرياض من ممانعة مصرية لدخول أطراف أخرى على هذا الخط.

وفي منطقة دول الخليج العربي عموماً، كان الحدث الفلسطيني الأبرز اغتيال القيادي في حركة حماس محمود المبحوح في دبي في 2010/1/19، والذي اتهم جهاز الموساد بالوقوف خلفه، إلا أن الموقف الخليجي والعربي عموماً لم يرقَ إلى مستوى الحدث. وكان من الملاحظ أن معظم البيانات وردود الفعل الإماراتية على العملية، قد جاءت على لسان المؤسسة الأمنية من خلال شرطة دبي، وليس من القيادة السياسية للإمارات.

وتجدر الإشارة إلى أن شرطة دبي أظهرت كفاءة كبيرة في كشف الجناة وخيوط عملية الاغتيال، غير أنه كان من الواضح صعوبة ملاحقة الموضوع حتى النهاية، في ضوء النفوذ الإسرائيلي العالمي.

وفي موضوع التطبيع بين "إسرائيل" والبلاد العربية، فقد بقي هذا التطبيع محصوراً في الأطر الرسمية وفي حدود ضيقة، وتركز بشكل أساسي مع الدول التي وقّعت اتفاقية السلام وتحديداً مصر والأردن؛ نظراً لحالة العداء الجماهيرية الواسعة لـ"إسرائيل" في كل البلدان العربية.

أما على صعيد المواقف العربية الشعبية، فقد شهدت سنة 2010 فترات تصاعدت فيها التحركات الشعبية المؤيد للقضية الفلسطينية والمندِّدة بانتهاكات الاحتلال وسياساته، وخصوصاً إثر الاعتداء على أسطول الحرية في أيار/ مايو 2010، إلا أن استمرار الاحتلال في سياسة التهويد وتصعيدها في القدس وتجاه المسجد الأقصى، لم تقابلها تحركات عربية شعبية أو رسمية بالمستوى المطلوب، على الرغم من أن تلك الاعتداءات تجاوزت في حجمها بكثير حجم الاعتداء الذي مثّل الشرارة لاندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر 2000.

ولكن حالة الحراك الجماهيري والتغيرات التي يشهدها العالم العربي، والتي ترافقت فيها النداءات الداعمة لفلسطين مع نداءات التغيير والإصلاح، تُبشر بمزيد من التفاعل الشعبي والرسمي مع القضية الفلسطينية خلال الفترة المقبلة.

رابعاً: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي:

لم يشهد موقف منظمة المؤتمر الإسلامي تجاه القضية الفلسطينية تطوراً يذكر خلال سنة 2010، ولم يرتفع سقفها عن الشجب والاستنكار للانتهاكات الإسرائيلية، وفي المطالبة برفع الحصار، في حين بدا واضحاً التباين بين الموقفين الرسمي والشعبي لدول العالم الإسلامي تجاه القضية، حيث تقدم الموقف الشعبي الداعم والمؤيد للحقوق الفلسطينية، والذي برزت فيه محاولات فك الحصار عن قطاع غزة.

وعلى الرغم من الدور الذي لعبته منظمة المؤتمر الإسلامي في إصدار قرار عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لإدانة الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية في 2010/5/31، واستمرار تقديم الدعم الاقتصادي لقطاع غزة من خلال مشاريع تأهيل وترميم المساكن المتضرر من العدوان الإسرائيلي على غزة نهاية 2008 ومطلع 2009، إلا أن دور المنظمة اقتصر بشكل أساسي على تسجيل المواقف تجاه القضية الفلسطينية، ولم يرتق إلى مستوى صناعة الحدث، أو التأثير الجدي في أبرز الملفات المرتبطة بالقضية في سنة 2010، وهي: المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، وحصار غزة، وملف المصالحة الفلسطينية.

بالنسبة لتركيا، فقد شهدت سنة 2010 وصول توتر العلاقات التركية - الإسرائيلية إلى ذروة غير مسبوقة، إثر سقوط تسعة شهداء أتراك على يد جنود إسرائيليين في الاعتداء على أسطول الحرية. وقد أثّر هذا التوتر سلباً على الحراك التركي في العديد من الملفات، مثل الوساطة بين

"إسرائيل" وكل من سورية والفلسطينيين، وبين الفلسطينيين أنفسهم، وكذلك على المساعدات التركية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع أن الخطاب التركي استمر ملتصقاً بالقضية الفلسطينية، ولا سيما غزة والقدس، بل ارتفعت نبرته العاطفية.

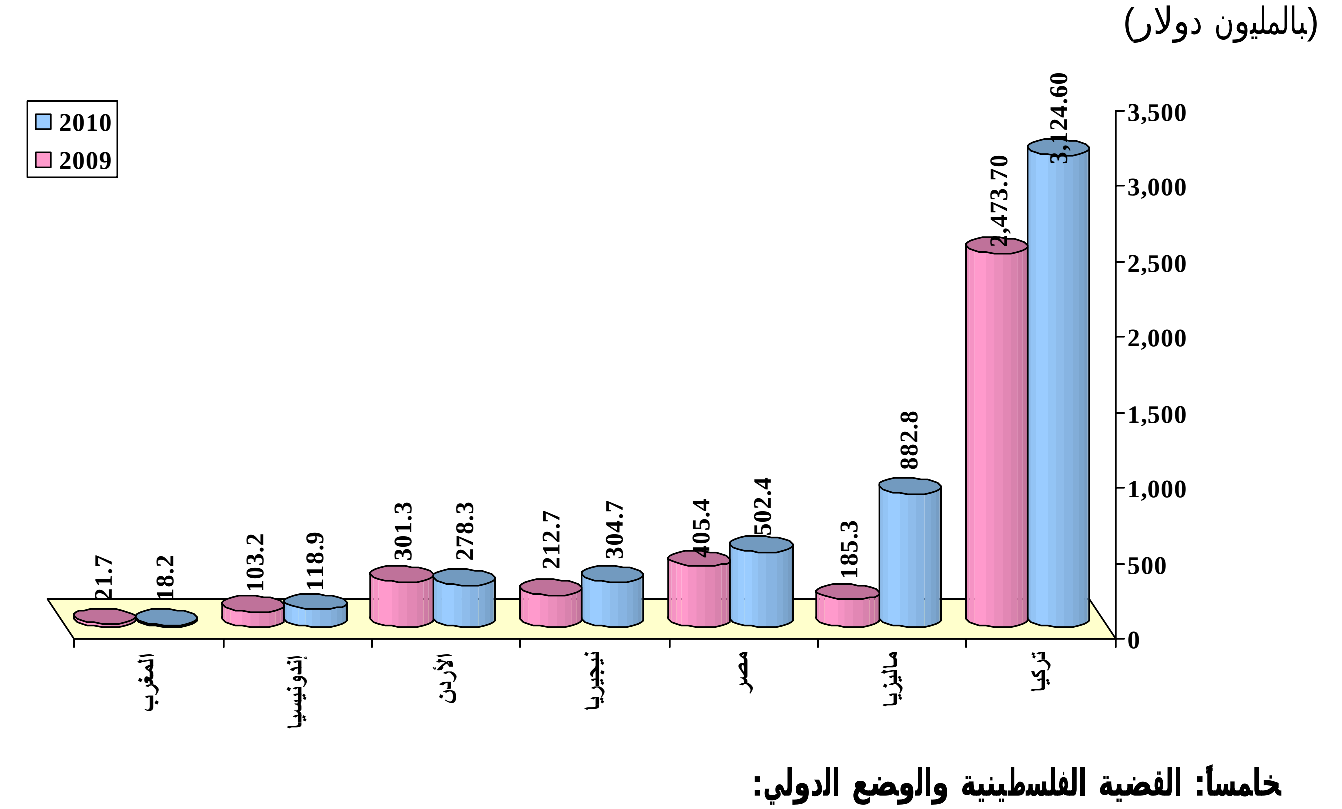
ولكن تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من التأثيرات الكبيرة للاعتداء على العلاقات بين أنقرة وتل أبيب على الصعيد الرسمي، وتزايد كراهية "إسرائيل" لدى الشارع التركي، إلا أن ردة الفعل التركية لم ترتفع إلى حجم الاعتداء ذاته. كما أن حجم التبادل التجاري بين البلدين ارتفع وفق الإحصاءات التركية بنحو 32.6%، ليبلغ 3,443 مليون دولار سنة 2010، مقابل 2,597 مليون دولار سنة 2009. وقد بلغت قيمة الصادرات التركية إلى "إسرائيل" حوالي 2,083 مليون دولار سنة 2010 مقابل 1,522 مليون دولار سنة 2009، فيما بلغت قيمة واردات تركيا من "إسرائيل" نحو 1,360 مليون دولار سنة 2010 مقابل حوالي 1,075 مليون دولار سنة 2009. وبدا واضحاً أن شعور تركيا بأن حادثة أسطول الحرية كانت اعتداء دولياً، برأس حربة إسرائيلي، وإدراكها أن الموقف من "إسرائيل" هو جزء من علاقاتها مع الغرب والاتحاد الأوروبي، جعلها تتأنى في تقييم الوضع، وتجنب التصعيد الذي قد يجعلها في مواجهة ضغوط غربية متزايدة، هي بغنى عنها في مرحلة صعود قوتها وتنامي دورها حالياً. وبشكل عام، من المستبعد أن تعود هذه العلاقات إلى سابق عهدها، نظراً للجرح العميق الذي أصابها.

أما إيران فقد حافظت في سنة 2010 على مواقفها من القضية الفلسطينية، وبقيت خارج سرب الدول العربية والإسلامية المؤيدة لمسار التسوية، وأعلنت رفضها المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، مشككة في شرعية المفاوض الفلسطيني. وجددت في المقابل دعمها السياسي والمادي للمقاومة الفلسطينية، ومطالبتها برفع الحصار عن قطاع غزة، وإن بوتيرة أخف بسبب انشغالاتها بالتفاعلات الاقتصادية والسياسية الداخلية. ومن المرجح أن يستمر الموقف الإيراني الداعم للمقاومة، وخصوصاً في ظلّ تسارع الأحداث والتغيرات السياسية في المنطقة، والتي قد تشكل عاملاً مساعداً في فتح آفاق جديدة أمام مشروع المقاومة.

وبالنسبة لماليزيا وإندونيسيا وباكستان، فقد تواصل تأييدها الرسمي والشعبي للقضية الفلسطينية، دون تأثير فاعل في مسارها، مع الإشارة إلى أن حجم التبادل التجاري بين هذه الدول وغيرها من الدول الإسلامية من جهة، و"إسرائيل" من جهة أخرى، بقي مستقراً نسبياً وبشكل متفاوت من دولة إلى أخرى، باستثناء ماليزيا التي شهد حجم التبادل التجاري بينها وبين "إسرائيل" ارتفاعاً كبيراً،

حيث ارتفع من 185.3 مليون دولار سنة 2009 إلى 882.8 مليون دولار سنة 2010، أي بنسبة 376% تقريباً.

حجم التبادل التجاري بين "إسرائيل" وعدد من البلدان العربية والإسلامية 2009-2010 (بالمليون دولار)



خامساً: القضية الفلسطينية والوضع الدولي:

فشلت الجهود الدبلوماسية الدولية تجاه القضية الفلسطينية مجدداً في سنة 2010 في تحقيق أي تقدم يذكر على صعيد النقاط الأساسية التي ركزت عليها، وهي: محاولة دفع عجلة مسار التسوية، من خلال إقناع الحكومة الإسرائيلية بتمديد فترة تجميد الاستيطان التي أعلنتها في أواخر سنة 2009 لمدة عشرة شهور، وإقناع الفلسطينيين والإسرائيليين بالعودة إلى طاولة المفاوضات، إضافة إلى موضوع إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، والذي ما زال قائماً حتى الآن.

في الجانب الأمريكي، انتهت جهود إدارة باراك أوباما لإقناع الحكومة الإسرائيلية بتمديد فترة تجميد الاستيطان بالفشل، وإعلان أمريكي صريح بالتخلي عن اعتبار وقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي أمراً ضرورياً لتوفير ظروف ملائمة لمواصلة التفاوض بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل".

وعلى الرغم مما بدا أزمة في العلاقة بين واشنطن وتل أبيب بسبب التباين التكتيكي في الموقف من الاستيطان، إلا أن العلاقات الاستراتيجية التي تربط الحليفين ما زالت عميقة وغير قابلة للتفسخ في الوقت الراهن، وهو ما أظهره تأكيد واشنطن على الالتزام التام بأمن "إسرائيل"، وعدم إقدام الإدارة الأمريكية على اتخاذ أية إجراءات مادية ملموسة للضغط عليها لتجميد الاستيطان، واكتفاؤها بالضغط الدبلوماسي المترافق مع الترغيب بمساعدات سخية. كما أن مضمون الجهود الأمريكية المتعلقة بالتسوية، بالإضافة إلى خدمة أهداف "إسرائيل"، كان الحيلولة دون إيجاد بيئة مواتية لاتساع قاعدة القوى الفلسطينية والإقليمية التي ترى في مسار التسوية مساراً عبثياً.

وشكّل ضعف الموقف الفلسطيني، وقابليته للاستجابة للضغوط الأمريكية بشكل أسرع وأوسع نطاقاً من استجابة "إسرائيل" للضغوط، إلى جانب استعداد الطرف العربي للتحول للضغط على الفلسطينيين لتسهيل تسوية الصراع، عاملاً مساعداً في توجيه الضغط الأمريكي تجاه الطرف الفلسطيني.

ومن جهته، بقي الموقف الأوروبي بشكل عام يميل إلى الاتساق مع الموقف الأمريكي خلال سنة 2010، وإن كانت "إسرائيل" أقل اطمئناناً للنشاط الدبلوماسي الأوروبي قياساً لاطمئنانها للدبلوماسية الأمريكية، نظراً لوجود عدة شواهد تدل على التباس متزايد، ولو ببطء، في العلاقات بين دول أوروبا و"إسرائيل".

وقد تمثلت أبرز تلك الشواهد في موقف الاتحاد الأوروبي الرافض للاستيطان، واتخاذ بعض أعضائه إجراءات تنفيذية للتعبير عن ذلك الرفض، والدعوات الأوروبية لرفع الحصار عن قطاع غزة أو تخفيفه، والتي ترافقت مع زيارات لوفود برلمانية وشخصيات رسمية أوروبية إلى القطاع، من بينها كاثرين آشتون مسؤولة الشؤون الخارجية في الاتحاد، بالإضافة إلى توتر العلاقات الأوروبية الإسرائيلية مؤقتاً، على خلفية استخدام الموساد الإسرائيلي جوازات سفر أوروبية مزورة في عملية اغتيال محمود المبحوح، أحد قيادات حركة حماس، في دبي في كانون الثاني/ يناير 2010.

أما مواقف اللجنة الرباعية الدولية فقد اتسمت بالتبعية للموقف الأمريكي، وبقي دورها هامشياً إلا في الحالات التي احتاجت فيها الولايات المتحدة تدخل بقية الأعضاء (الأمم المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي) لإنقاذ الموقف أو تخفيف بعض التعقيدات، غير أن هؤلاء الأعضاء أبدوا موقفاً أكثر حزماً ووضوحاً من الحصار المفروض على قطاع غزة بعد حادثة أسطول الحرية، وطالبوا برفع الحصار، إلا أن موقفهم ما لبث أن عاد باهتاً بعد أن تمكنت "إسرائيل" والولايات

المتحدة من استيعاب الأمر. كما أن موقف اللجنة الرافض للاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية كان شكلياً ولم يترتب عليه أي إجراء عملي.

ومن جهة أخرى، حافظت المواقف الروسية والصينية واليابانية من القضية الفلسطينية على طابعها البراجماتي والمصلحي، مع الإشارة إلى أن علاقة روسيا، التي اتسمت سياستها بالحرص على التعامل مع جميع الأطراف، شهدت تنامياً في مجالات مختلفة مع "إسرائيل"، أبرزها الجانب العسكري. وفي الوقت نفسه، شهدت علاقتها مع حركة حماس تطوراً، تمثل في لقاء الرئيس الروسي ديمتري ميدفيدف برئيس المكتب السياسي للحركة خلال زيارته إلى دمشق في أيار/ مايو 2010، ولكن علاقة روسيا بحماس تبقى في إطار رغبة موسكو بجلب الحركة إلى دائرة التفاوض بشكل أو بآخر، أو ضمان عدم قيامها بأية عمليات قد تعطل مسار التسوية.

وبالانتقال إلى الأمم المتحدة، فقد اتسمت مواقف أمينها العام بان كي مون بأنها باهتة فيما يتعلق بتطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالشأن الفلسطيني، في حين لم تقدم المجالس المنبثقة عن الهيئة جديداً يذكر على صعيد الموقف من الانتهاكات الإسرائيلية والاستيطان، أو من ناحية إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، مع الإشارة إلى أن لجنة تابعة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عدت حصار غزة "غير قانوني" لأنه فُرض في وقت كان فيه القطاع يعيش أزمة إنسانية، ورأت أن "إسرائيل" خرقت القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني في هجومها على سفينة مرمرة التركية في أيار/ مايو 2010، والتي كانت تقود أسطول الحرية إلى القطاع لكسر الحصار.

من جهتها، كانت المواقف الدولية غير الرسمية تجاه القضية الفلسطينية أكثر تقدماً على المواقف الرسمية خلال سنة 2010، حيث شهدت تحركاً نشطاً للمطالبة بإنهاء الحصار عن غزة. وبموازاة ذلك، استمرت صورة "إسرائيل" بالتراجع أمام الرأي العام الدولي، متأثرة بكشف تفاصيل اغتيال الموساد لمحمود المبحوح في دبي باستخدام جوازات سفر عدة دول أوروبية وأجنبية مزورة، والاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية.

وفيما يتصل بالمؤشرات المستقبلية، يبدو أن خيار "الدولة المؤقتة" يمثل احتمالاً قوياً لتتمحور حوله الجهود الدولية الأمريكية - الأوروبية خلال سنة 2011، مما يعني تشجيع "إسرائيل" على الاستمرار في استراتيجيتها القائمة على فرض الوقائع على الأرض، وخصوصاً في ظل غياب السياسات العربية والفلسطينية الرسمية التي تحاول استغلال التحولات المهمة التي تشهدها المنطقة،

ومرور الولايات المتحدة في حالة إرهاق اقتصادي وعسكري وسياسي، على المستويين الدولي والإقليمي، لتحويل الضغط الدولي إلى الطرف الإسرائيلي، وتخفيف الضغط عن الطرف الفلسطيني.

سادساً: الأرض والمقدسات:

شهدت سنة 2010 تزايد الاعتداءات على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس خصوصاً، وفي فلسطين التاريخية عموماً، وأكدت التطورات خلال هذه السنة أن معركة تهويد القدس باتت المعركة الأولى بالنسبة لـ"إسرائيل"، بالتزامن مع تزايد سيطرة هاجس "يهودية الدولة" على فكر الدولة الصهيونية.

على مستوى المسجد الأقصى، بدأ يظهر بشكل واضح سعي الحكومة الإسرائيلية لتحقيق تقسيم دائم للمسجد بين المسلمين واليهود، بعد تهيئة المستلزمات اللازمة لتحقيق ذلك، في انتظار الفرصة السياسية السانحة؛ فقد تزايد عدد الاقتحامات للمسجد بحماية من شرطة الاحتلال ليبلغ 55 اقتحاماً للأجهزة الأمنية الإسرائيلية وشخصيات رسمية ومتطرفين يهود خلال الفترة 2009/8/22-2010/8/21، مقارنة بـ 43 اقتحاماً في الفترة 2008/8/22-2009/8/21. مع الإشارة إلى أن سنة 2010 شهدت أكبر اقتحام ديني للمسجد منذ احتلاله سنة 1967، حيث اقتحمته مجموعة من 40 حاخاماً في 2010/5/10 بحماية معززة من الشرطة الإسرائيلية. وقد بدا واضحاً أن الاقتحامات المكثفة التي تدعو إليها الجمعيات اليهودية المتطرفة تسعى إلى تكريس موقع "جبل المعبد" كمركز للحياة الدينية اليهودية، حيث لم تترك عيداً أو ذكرى دينية يهودية إلا ودعت إلى اقتحام المسجد خلالها.

كما زاد عدد الحفريات والأنفاق أسفل المسجد وفي محيطه واتساعها بشكل غير مسبوق، من 25 حفرية بحلول 2009/8/21 إلى 34 حفرية بحلول 2010/8/21، باتت تشكّل ما يشبه مدينة متصلة متعددة المداخل والمخارج، إذ إن الحفريات المكتملة والمفتوحة أمام الزوار أصبحت 13 حفرية. وقد أدت هذه الحفريات إلى عدد من الانهيارات والتشققات داخل المسجد وفي محيطه خلال سنة 2010.

كما شهدت سنة 2010 افتتاح أكبر معلم يهودي في البلدة القديمة حتى الآن وهو "كنيس الخراب"، وأعلنت مجموعات يهودية بأنها تعمل على بناء كنيس أكثر ارتفاعاً وأقرب إلى المسجد الأقصى اسمه "كنيس فخر إسرائيل"، ومن المتوقع افتتاحه خلال سنة 2011.

إلى جانب ذلك حاولت بلدية الاحتلال بالتعاون مع المنظمات اليهودية المتطرفة تكريس الأسوار والبوابات الخارجية للمسجد الأقصى كساحات للاحتفال، إذ شهدت احتجاجات صاخبة واحتفالات بالصوت والضوء أكثر من سبع مرات منذ شهر 2009/11 وحتى شهر 2010/10.

وبالإضافة إلى الاعتداءات على المسجد الأقصى، تركزت اعتداءات الاحتلال على المقدسات الإسلامية في القدس على مقبرة مأمن ا ، بهدف إقامة ما يعرف بـ"متحف التسامح" مكانها، وتوسيع نطاق الحفريات أسفل البلدة القديمة في مسارين: الأول يصل إلى أقصى غرب البلدة تحت باب الخليل، والثاني يصل بين ساحة البراق والحي اليهودي، لتسهيل وصول سكان الحي للصلاة في الساحة في كل الأوقات.

كما واصلت سلطات الاحتلال حملة تغيير أسماء المعالم والأحياء والطرقات في مدينة القدس إلى أسماء يهودية، ومضت في مشروع إعادة تأهيل بوابات وأسوار البلدة القديمة، الذي تُغير من خلاله بلدية الاحتلال الطراز المعماري للسور والأبواب، وتُدخل منحوتات وأحجار تحمل شمعدانات ونجوم سداسية وغيرها من الأشكال، تُحاول أن تصطنع من خلالها هوية يهودية لها.

ولم تسلم المقدسات المسيحية في المدينة من الاعتداء، حيث تعرضت الكنيسة المعمدانية غربي القدس لحريق أشعله متطرفون يهود في 2010/10/30، فيما تزال تداعيات الصفقات التي عقدها البطريرك المخلوع إيرنيوس الأول حول أملاك الكنيسة الأرثوذكسية في القدس تتكشف، ويبدو أن الوقت قد يطول حتى نتمكن من الإحاطة بكل تفاصيلها. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة السكان المسيحيين في القدس قد انخفضت إلى أدنى مستوى لها منذ قرون جراء سياسات الاحتلال تجاه المدينة، فبعد أن كان المسيحيون يشكلون 20% من سكانها سنة 1948، باتوا يشكلون الآن نحو 2% فقط.

وفي إطار سياسات الاحتلال الهادفة لتهويد المدينة، تواصلت سياسة طرد السكان الفلسطينيين من خلال التضييق عليهم، وإيجاد ظروف معيشية شديدة الصعوبة لدفعهم للهجرة "الطوعية"، وتجريدهم من حق الإقامة في المدينة بشتى الذرائع. وقد هدم الاحتلال 39 منزلاً في المدينة خلال سنة 2010، وواصل حملة الاستيلاء على الأحياء الفلسطينية للسيطرة جغرافياً وديموغرافياً على

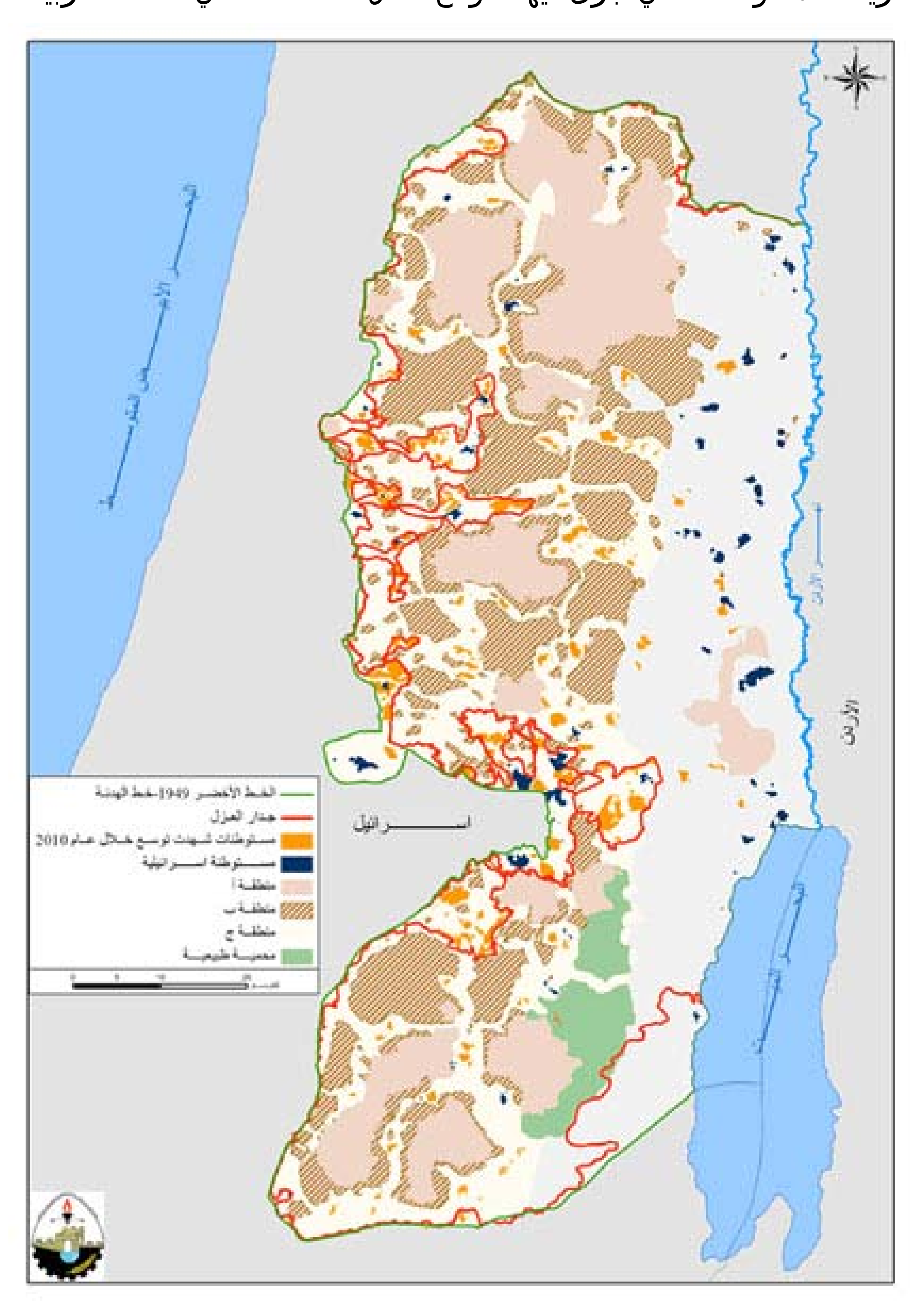
مركز المدينة، وذلك بموازاة عمله على توسيع التجمعات الاستيطانية في اتجاهات مدروسة لخلق تواصل جغرافي فيما بينها.

أما فيما يتعلق بالمقدسات الإسلامية والمسيحية في بقية أنحاء الضفة الغربية والأراضي المحتلة سنة 1948، فقد تمثّل الاعتداء الأبرز عليها في إعلان الاحتلال في 2010/2/21 عن قائمة للتراث اليهودي، تضم 150 موقعاً دينياً وتراثياً في فلسطين لم يكشف عنها بالكامل، بينها مساجد ومواقع إسلامية، مثل المسجد الإبراهيمي في الخليل، ومسجد بلال بن رباح في بيت لحم، وأسوار البلدة القديمة، وبلدة سلوان، وتلال القدس، وجبلي عيبال وجرزيم، ومغارة التوأمين في نابلس، ومرج ابن عامر شمال فلسطين. كما تعرضت عدة مساجد ومقابر في الضفة الغربية والأراضي المحتلة سنة 1948 لحملة إحراق واعتداء منهجية، من أبرزها إحراق مستوطنين للمسجد الرئيسي في قرية اللبن الشرقية جنوب نابلس في 2010/5/4، وإحراق مسجد الأنبياء في بلدة بيت فجار القريبة من بيت لحم في 2010/10/4.

وفي موضوع الاستيطان، وعلى الرغم من إعلان حكومة بنيامين نتنياهو في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 تجميد الاستيطان لمدة 10 شهور، فقد تواصل التوسع الاستيطاني في القدس بوتيرة محمومة، حيث استثنت حكومة الاحتلال مستوطنات القدس من قرار التجميد، كما شرعت ببناء ثلاث مستوطنات جديدة في المدينة ومحيطها. وقد بلغ إجمالي ما نفذ من وحدات سكنية في القدس خلال فترة التجميد 700 وحدة استيطانية، بينما أحيلت عقود 392 وحدة للتنفيذ، وأقرت خطط لبناء 3,010 وحدات سكنية في المدينة. ومع اقتراب نهاية فترة التجميد في 2010/9/27، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن مجموعة ضخمة من التوسعات الاستيطانية تصل إلى 37,684 وحدة سكنية، بينها نحو 12,050 وحدة في مدينة القدس. وبالإجمال، فقد تبين أن البناء الاستيطاني خلال سنة 2010 كان كبيراً، حيث قامت إسرائيل ببناء 1,819 بناية ومسكن تضم 7,276 وحدة سكنية في 133 مستوطنة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس. وبلغ عدد المستوطنين في مستوطنات الضفة الغربية، بما فيها القدس، أكثر من 580 ألف مستوطن يتوزعون على حوالي 200 مستوطنة. وفي سياق آخر، أقدم الاحتلال على هدم 140 منزلاً فلسطينياً في الضفة الغربية باستثناء القدس، وصادر أو دمر 13,149 دونماً من الأراضي معظمها أراضٍ زراعية، واقتلع 10,364 شجرة. وبدا من الواضح أن الاعتداء على أشجار الزيتون بالتخريب أو الحرق على يد المستوطنين مع بدء موسم قطاف محصول الزيتون من كل عام أصبح ظاهرة واسعة الانتشار، وخصوصاً في قرى مدينة نابلس.

وفي حين لم يشهد الوضع الجغرافي للجدار العازل أي تغيير ملحوظ خلال سنة 2010، تواصلت اعتداءات الاحتلال على مصادر الثروة المائية في الضفة الغربية، ولا زالت القيود الإسرائيلية على استعمال الفلسطينيين لمصادر المياه قائمة، بينما تستهلك "إسرائيل" نحو 85% من مياه الضفة.

خريطة المستوطنات التي جرى فيها التوسع خلال سنة 2010 في الضفة الغربية

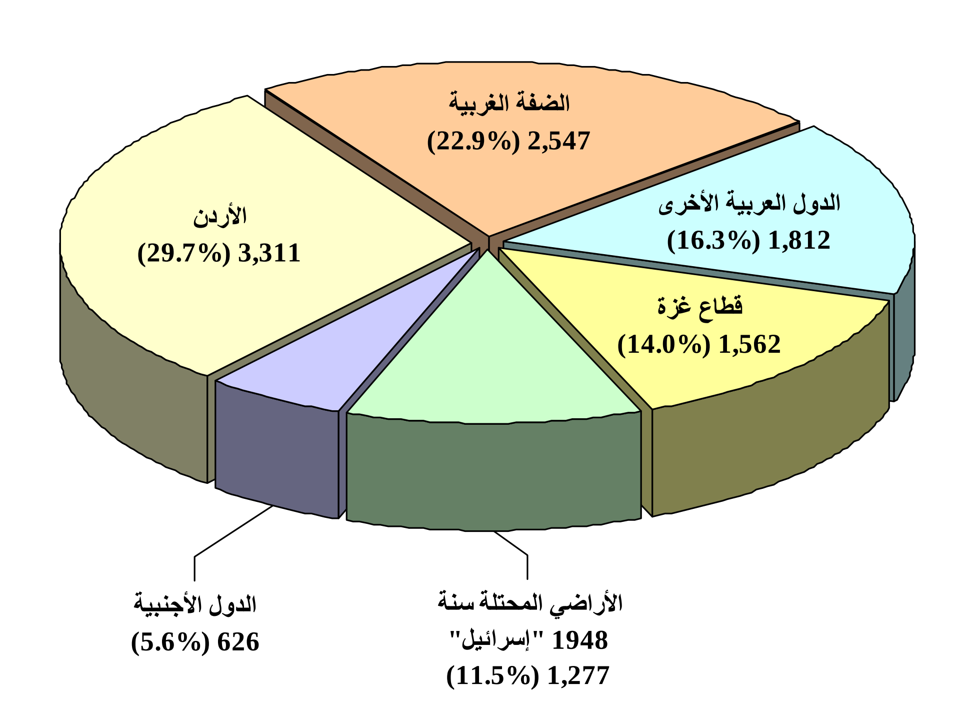


سابعاً: المؤشرات السكانية الفلسطينية:

تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد الفلسطينيين في العالم بلغ في نهاية سنة 2010 حوالي 11.14 مليون نسمة، أكثر من نصفهم، أي 5.75 مليون نسمة (51.6%) يعيشون في الشتات. والباقي، أي 5.39 مليون نسمة (48.4%) يقيمون في فلسطين التاريخية، ويتوزعون إلى حوالي 1.28 مليون نسمة في الأراضي المحتلة سنة 1948، وحوالي 4.11 مليون نسمة في أراضي سنة 1967، يتوزعون إلى 2.55 مليون في الضفة الغربية (62%)، و1.56 مليون في قطاع غزة (38%).

أما في الأردن، فقد قُدر عدد الفلسطينيين في نهاية سنة 2010 بحوالي 3.31 مليون نسمة، يشكّلون حوالي 29.7% من الفلسطينيين في العالم (نحو 57.6% من فلسطينيي الشتات)، وغالبيتهم العظمى يحملون الجنسية الأردنية. وقُدر عدد الفلسطينيين في بقية الدول العربية بحوالي 1.81 مليون نسمة، يشكلون ما نسبته 16.3% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة، أي في لبنان وسوريا، ومصر، ودول الخليج العربي. وقُدر عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية بحوالي 626 ألف نسمة، يشكلون ما نسبته 5.6% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية وكندا وبريطانيا وباقي دول الاتحاد الأوروبي.

الفلسطينيون في العالم حسب مكان الإقامة نهاية سنة 2010 (بالألف نسمة)



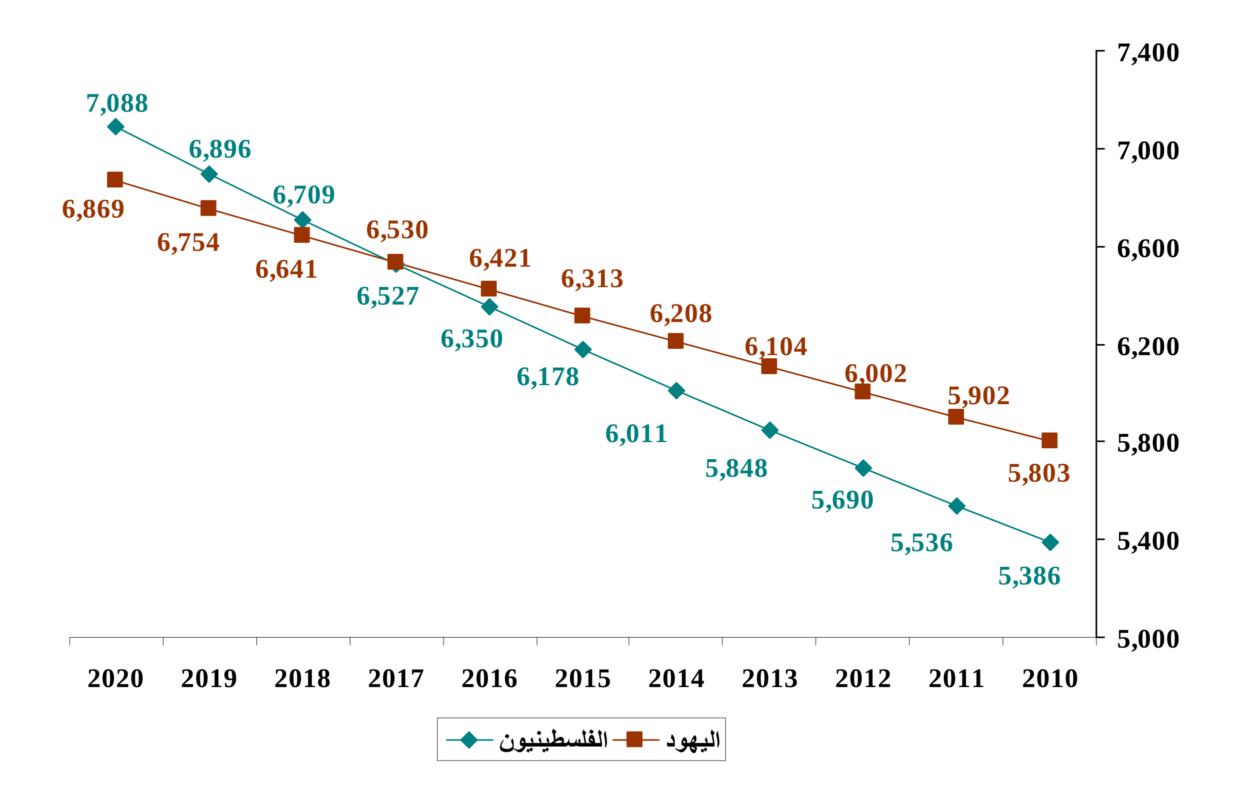
وما يزال اللاجئون يشكلون أكثر من ثلثي تعداد الفلسطينيين في العالم، فبالإضافة إلى نحو 5.75 مليون فلسطيني في الخارج، هناك نحو 1.8 مليون لاجئ يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً عن نحو 150 ألف لاجئ طردوا من أرضهم، لكنهم ما زالوا مقيمين في فلسطين المحتلة سنة 1948؛ وبالتالي فإن مجموع اللاجئين الفلسطينيين يصل إلى نحو 7.71 مليون لاجئ، أي نحو 69.2% من مجموع الشعب الفلسطيني. أما أعداد اللاجئين المسجلين في سجلات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، فإن عددهم حتى 2010/6/30 قُدر بحوالي 4.82 مليون نسمة. وهناك الكثير من اللاجئين لم يسجلوا أنفسهم لدى الأونروا لعدم حاجتهم لخدماتها، أو لعدم وجودهم في أماكن عملها كبلدان الخليج وأوروبا وأمريكا.

وفي قراءة المؤشرات الديموغرافية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، أظهرت إحصائيات نهاية سنة 2010 أن نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة قُدرت بـ 41.1%، مع وجود اختلاف واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغت النسبة 39.2% في الضفة مقابل 44.2% في القطاع. كما قُدرت نسبة الأفراد كبار السن (الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فأكثر) بـ 4.4%، بواقع 4.9% في الضفة الغربية، و3.7% في قطاع غزة.

كما تظهر البيانات عدم تغير معدلات النمو السكاني في سنة 2010 عما كانت علية في السنة السابقة، حيث ثبت معدل الزيادة الطبيعية للسكان في الضفة والقطاع عند 2.9% (2.7% في الضفة و3.3% في القطاع)، وهي تُعد مرتفعة مقارنة بالمعدلات السائدة في الدول الأخرى، وبالمجتمع اليهودي الاستيطاني في فلسطين.

وتشير التقديرات أنه في حال بقيت معدلات النمو السائدة حالياً، والبالغة 2.9% للفلسطينيين في الضفة والقطاع، و2.4% لفلسطينيي 1948، و1.7% لليهود، فإن عدد السكان الفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية سيتساوى خلال سنة 2017؛ حيث سيبلغ عدد كل من اليهود والفلسطينيين ما يقارب 6.53 مليون تقريباً. وستصبح نسبة السكان اليهود حوالي 49.2% فقط من السكان وذلك في سنة 2020، حيث سيصل عددهم إلى 6.87 مليون يهودي مقابل 7.09 مليون فلسطيني.

عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية 2010-2020 (بالألف نسمة)



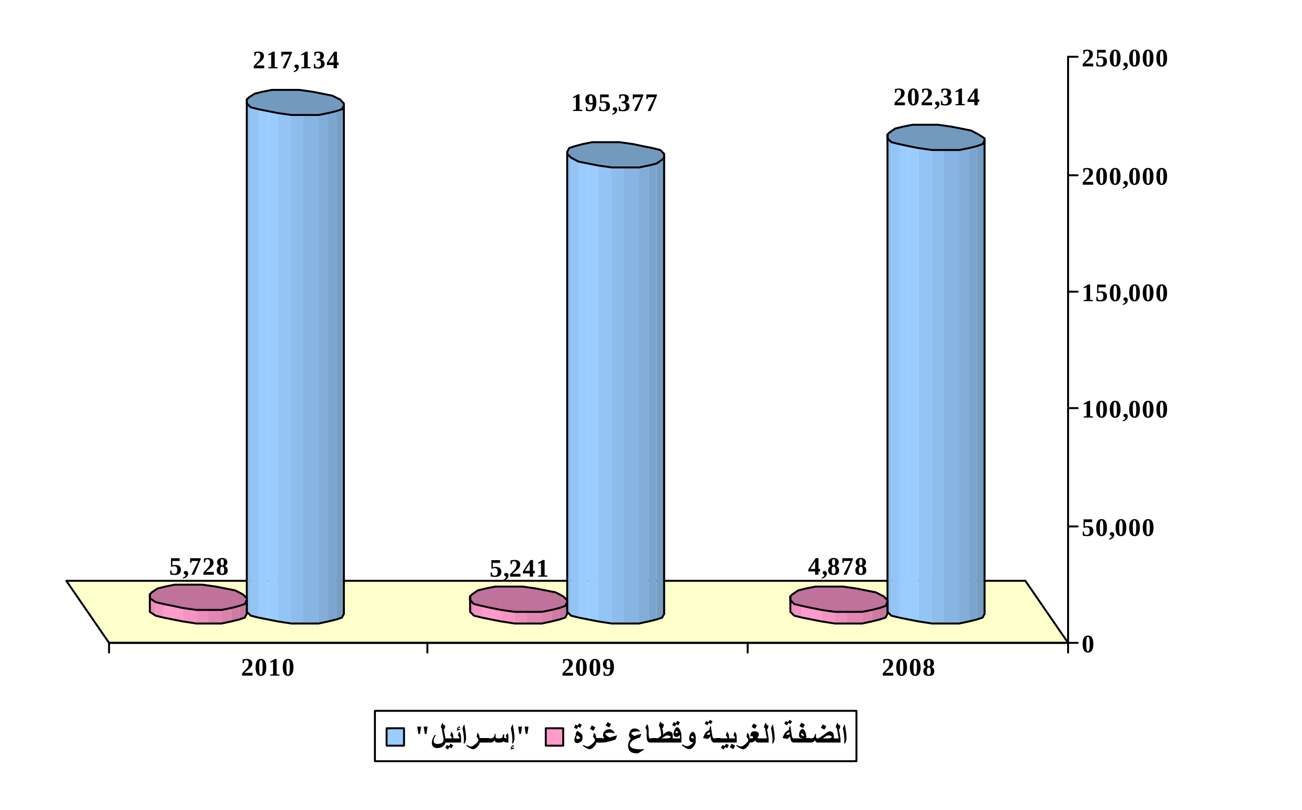
ثامناً: الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة:

لم تحمل سنة 2010 جديداً على صعيد تغيير الوضع القائم من ناحية تبعية الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة للاقتصاد الإسرائيلي بشكل مباشر، وعزله عن العالم الخارجي العربي والدولي من خلال سيطرة الاحتلال على كافة المنافذ الدولية والمعابر الحدودية الفلسطينية، إضافة إلى تركز العلاقة التجارية الخارجية مع "إسرائيل"، حيث يشكّل حجم التبادل التجاري معها حوالي 76% من إجمالي حجم التبادل التجاري الخارجي للسلطة، وتشكّل عمليات الاستيراد معظمه، في حين تبقى عمليات التصدير محدودة للغاية، مما يلحق ضرراً شديداً بالاقتصاد الفلسطيني، ويجعل ميزان التبادل التجاري مختلاً لصالح الاحتلال باستمرار، وبشكل كبير.

كما بقي الاقتصاد الفلسطيني يعاني من الحصار وإغلاق المعابر المفروض على قطاع غزة منذ ما يقارب أربع سنوات، تم خلالها وقف العمل في ثلاثة من أصل أربعة معابر تجارية بشكل نهائي، ليقتصر العمل على معبر وحيد هو معبر كرم أبو سالم، المعرض للإغلاق في أي وقت تحت ذرائع مختلفة.

وبالانتقال إلى المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً مرتفعاً في سنة 2010 بمعدل نمو بلغ 9.3%، حيث ارتفع من حوالي 5,241 مليون دولار سنة 2009، إلى حوالي 5,728 مليون دولار سنة 2010. ولكن تجدر الإشارة إلى وجود تفاوت كبير بين نسبة إسهام كل من الضفة والقطاع في هذا الناتج، وخصوصاً إذا ما قورنت هذه النسبة بنسبة السكان في كل منهما، فقد بلغت نسبة إسهام الضفة (التي يقطنها 62% من السكان) حوالي 76.5%، مقابل 23.5% لقطاع غزة (الذي يقطنه 38% من السكان). وقد أسهمت عوامل عدة في هذا التفاوت، أبرزها الحصار المفروض على القطاع، وحالة الانقسام الفلسطيني الراهنة، بالإضافة إلى التفاوت في عدد السكان وحجم القوى العاملة ومساحة الأرض والموارد الطبيعية وغيرها. وكان من الملفت للانتباه وجود نمو سالب في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من سنة 2010 قدره 3.6% في الضفة الغربية، مقارنة بالربع الثاني؛ بينما ارتفع النمو في قطاع غزة بنسبة 10% عن الفترة نفسها. ويعود هذا النمو المرتفع، على الرغم من الحصار، إلى اضطرار "إسرائيل" لاتخاذ خطوات إضافية نحو تسهيل حركة المبادلات عبر المعابر مع قطاع غزة، ولكن بصورة جزئية أو محدودة؛ وذلك في أعقاب الهجوم على قافلة الحرية أواخر أيار/ مايو 2010.

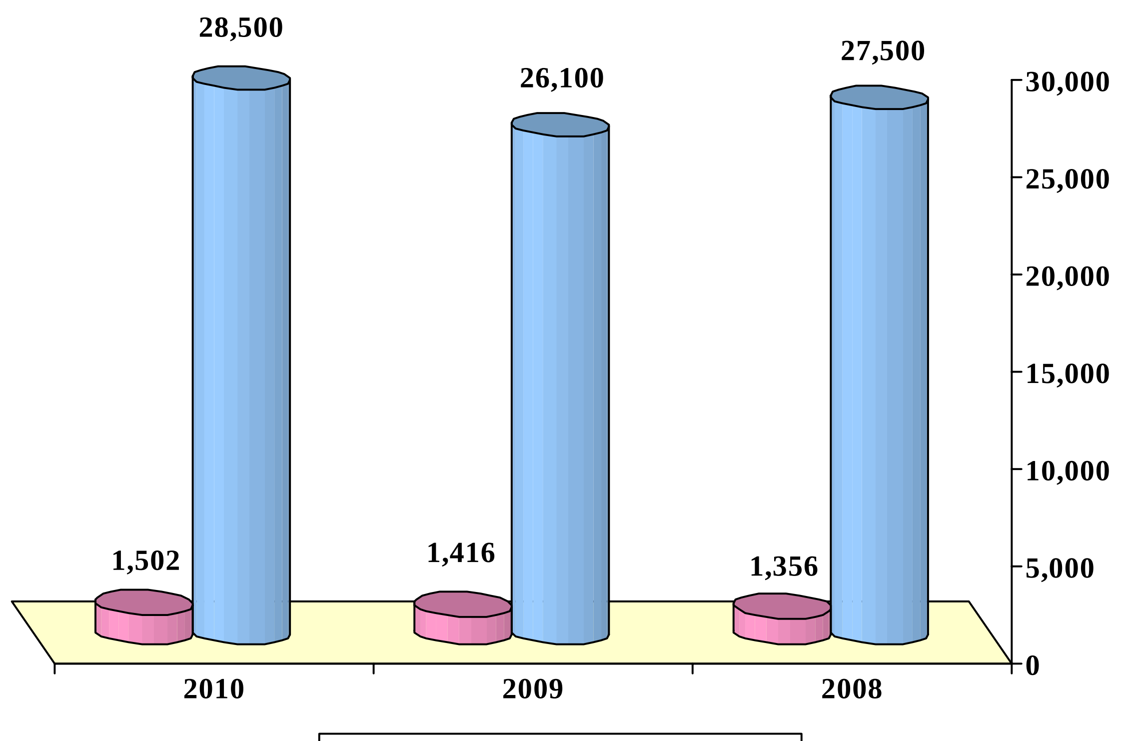
مقارنة الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي بالناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني 2008-2010 (بالمليون دولار)



وقد بلغ معدل دخل الفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 1,502 دولار في سنة 2010، مقارنة بحوالي 1,416 دولار سنة 2009، محققاً بذلك نمواً يقدر بحوالي 6.1%. ولكن التفاوت بين الضفة الغربية وقطاع غزة كان واضحاً في هذا المؤشر أيضاً، حيث بلغ معدل دخل الفرد حوالي 1,925 دولار في الضفة، مقارنة بحوالي 877 دولاراً في القطاع.

هذا النمو وإن كان يمثل توجهاً إيجابياً، إلا أن اقترانه باستمرار الدعم الخارجي، وبقاء مستويات البطالة عند معدلات مرتفعة جداً، يعني أنه لا يشير بالضرورة إلى نمو جوهري. حيث بلغت نسبة البطالة 23.7% سنة 2010، مقارنة بـ 24.6% سنة 2009. وكان من الملاحظ أن نسبة البطالة في قطاع غزة بلغت أكثر من ضعف مثيلتها في الضفة الغربية؛ حيث بلغت 37.8% في القطاع مقابل 17.2% في الضفة، مع الإشارة إلى وجود تقديرات غير رسمية تقدر معدل البطالة في غزة بحوالي 60%.

مقارنة بين معدل دخل الفرد الإسرائيلي والفلسطيني 2008-2010 (بالدولار)



ارتفع إجمالي الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية خلال سنة 2010 بنسبة 22.8% مقارنة بسنة 2009، حيث بلغ حوالي 1,901 مليون دولار سنة 2010، مقارنة بنحو 1,548 مليون دولار سنة 2009. غير أن صافي الإيرادات المحلية سنة 2010 لم يتجاوز 658 مليون دولار أمريكي، أي ما نسبته 34.6% من صافي الإيرادات العامة (مقارنة بـ29.6% سنة 2009)، في حين جاءت النسبة المتبقية (65.4%) من إيرادات المقاصة الناتجة عن عمليات الاستيراد والتصدير الفلسطينية،

التي تحصلها الحكومة الإسرائيلية، والتي ارتفعت بنسبة 14%، حيث زادت من 1,090 مليون دولار سنة 2009 إلى حوالي 1,243 مليون دولار سنة 2010.

وبلغ إجمالي النفقات العامة للسلطة لسنة 2010 حوالي 2,983 مليون دولار، مقارنة بـ 2,920 مليون دولار سنة 2009، بنسبة ارتفاع قدرها 2.2%. وقد بلغت نفقات الأجور والرواتب سنة 2010 ما مجموعه 1,564 مليون دولار، أي ما نسبته 52.4% من إجمالي النفقات، مقارنة بـ 1,423 مليون دولار سنة 2009، مثلت ما نسبته 48.7% من إجمالي النفقات.

وقد بلغت قيمة العجز في الميزانية قبل احتساب الدعم الخارجي 1,082 مليون دولار سنة 2010، مقارنة بعجز قيمته 1,372 مليون دولار سنة 2009. أما بعد احتساب الدعم الخارجي، فقد حققت ميزانية سنة 2010 فائضاً قيمته 195 مليون دولار، حيث بلغت قيمة الدعم الخارجي 1,277 مليون دولار، في حين كان هناك فائض قيمته 30 مليون دولار في سنة 2009، التي بلغت قيمة الدعم الخارجي فيها 1,402 مليون دولار. ويظهر ذلك تراجع حجم المنح والمساعدات الخارجية المقدمة لدعم ميزانية السلطة بنحو 9%.

تطور حجم الفائض أو العجز في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية (فعلي) 2009-2010 (بالمليون دولار)

البيان	2009	2010
الإيرادات العامة	1,548	1,901
النفقات العامة	2,920	2,983
الرصيد	-1,372	-1,082
الدعم الخارجي	1,402	1,277
الرصيد النهائي	30	195

وقد كان من الملاحظ تراجع إسهام قطاعي الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بصورة عامة منذ سنة 1999، حيث انخفض إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 14.5% سنة 1999 إلى 12.3% سنة 2010، وانخفض إسهام القطاع الزراعي في هذا الناتج خلال الفترة نفسها من 10.4% إلى 6.3% فقط. مع ملاحظة أن قطاع الصناعة لم يحقق سوى نمو

سنوي محدود بمعدل لا يتجاوز 0.7% سنوياً خلال تلك الفترة، في حين شهد قطاع الزراعة تراجعاً ملحوظاً بمعدل 2.4% سنوياً للفترة نفسها.

وفي ظل الأوضاع الراهنة المتمثلة في استمرار الممارسات الإسرائيلية المتشددة الهادفة إلى تحجيم النشاط الاقتصادي الفلسطيني، وإبقائه تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي، فإن احتمالات حدوث نمو اقتصادي حقيقي، أو تصحيح جوهري على مسار هذا النمو خلال عام 2011، تبدو غير ممكنة، وذلك مع بقاء القيود المفروضة على حركة البضائع والأفراد في مختلف الأراضي الفلسطينية، على الرغم من التخفيف النسبي من هذه القيود في الضفة، إضافة إلى الحصار الاقتصادي الإسرائيلي الذي لازال مفروضاً على قطاع غزة.